المشروعات القومية والتنمية الاقتصادية في مصر
دراسة اجتماعية ـ على مشروع الدلتا الجديدة

إعـــداد

أ.م.د/ نـجلاء محمود رؤوف السيد المصيلحي

أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب

جامعة عين شمس

Email: naglaa2001@hotmail.com

DOI: 10.21608/aakj.2023.242880.1576

تاريخ الاستلام: ١٦/ ١٠/ ٢٠٢٣م

تاريخ القبول: ١٥/ ١١/ ٢٠٢٣م

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على مشروع الدلتا الجديدة، والتعرف على الفرص الاقتصادية والاجتماعية المحققة من المشروع، ولذلك اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي، واستخدم أداة المقابلة المتعمقة. وتم التطبيق على عينة عمدية بلغ حجمها (٣٠) مفردة من الخبراء في علم الاجتماع، الاقتصاد، الزراعة، التخطيط، الموارد المائية. وذلك بهدف استقصاء آرائهم والاستفادة من خبراتهم بشأن المشروعات القومية – ومشروع الدلتا الجديدة. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية يساهم المشروع في زيادة المساحات المزروعة، وسيحقق الأمن الغذائي، كما سيوفر فرص عمل لأبناء المحافظات المجاورة للمشروع. وفيما يتعلق بالفرص الاجتماعية لمشروع الدلتا قدرته على إيجاد مجتمعات جديدة على أسس علمية تنموية (اقتصادية – اجتماعية) بما يؤدي إلى إعادة توزيع الخريطة السكانية لمصر كما تساهم في جودة الحياة الاجتماعية لمنطقة غرب الدلتا بما سيوفر فرص توافر كافة الاحتياجات، والإمكانات المادية للفرد أو الأسرة، كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وكذلك الحاجات غير المادية (الاجتماعية)، كالتعليم والعلاج والنقل والمواصلات والبيئة النظيفة الخالية من التلوث.

كلمات مفتاحية: المشروعات القومية، مشروع الدلتا الجديدة، الفرص الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة.

National projects and economic development in Egypt: Social study - on the new delta project

Abstract:

The research aims to get to know the New Delta Project, and to identify the economic and social opportunities achieved from the project. Therefore, the research relied on the descriptive method and used the in-depth interview tool. The application was carried out on a deliberate sample of (30) individuals of experts in sociology, economics, agriculture, planning, and water resources, with the aim of surveying their opinions and benefiting from their experiences regarding national projects - and the new delta project. The research reached a set of results, including: With regard to the economic opportunities of the New Delta Project, it contributes to increasing the cultivated areas, will achieve food security, and will provide job opportunities for the people of the governorates neighboring the project. With regard to the social opportunities of the Delta Project, its ability to create new communities on scientific developmental foundations (economic and social), which leads to the redistribution of the population map of Egypt and also contributes to the quality of social life in the West Delta region, which will provide opportunities for the availability of all needs and material capabilities of the individual or family. Such as food, drink, clothing, and housing, as well as non-material (social) needs, such as education, treatment, transportation, and a clean environment free of pollution.

Keywords: National Projects, the New Delta Project, Economic Opportunities, Social Opportunities, Economic Development

أولًا: مقدمة البحث:

شكلت قضية التنمية المستدامة موضوعًا هامًا في الآونة الأخيرة في جميع دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء نظرًا لارتباطها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى الرفاهية في ظل متغيرات بيئية شكلت تحديًا للإنسان، ولضمان الحفاظ على مستويات التنمية التي كانت قد تحققت من قبل للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الحياة.[١] ومن ثم تحقيق الحرية التي تنطوي على توسيع نطاق الخيارات في المجتمعات وأفرادها والتقليل من القيود الخارجية[٢]. وهكذا، سعت الحكومات لتنفيذ المشروعات القومية لتطوير المجتمع وبناء مجتمع جديد ناهض ومتقدم لما لها من أثر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعني ذلك ضرورة توافق أهداف المشروعات القومية مع مصالح الغالبية من أفراد المجتمع.[٣]

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، وتحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي. ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية " التنمية" قضيتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة المادية والبشرية، وقد تباينت تلك الدول في الاستراتيجية التي تبنتها لتحقيق ذلك الهدف، بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملًا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم. حيث أن المشروعات القومية لا تتوقف آثارها على المستوى الاقتصادي فقط، بل تتعداه لتشمل الجوانب الاجتماعية وتحقيق مستوى أفضل من مستويات المعيشة ونوعية الحياة[٤].

تعد قضايا التنمية الاقتصادية الزراعية والأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز القضايا التي تلقى اهتمامًا بالغًا على كافة المستويات العربية والعالمية. لا تزال تحديات القضاء على الجوع وانعدام الأمن

الغذائي أخذة في الزيادة في أزمة كورونا وبعدها وتُشير أحدث الأدلة المتاحة أن عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي قد ارتفع بمقدار ما يقرب من ١.٣ مليار شخص(٥)، كما تكشف الإحصاءات أن ما يقدر بنحو ٥٣.٩ مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة العربية في عام ٢٠٢١(٦)، أي بزيادة قدرها ٥٥ في المائة منذ ٢٠١٠ وفي هذا الإطار، فقد تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي اهتمام القادة العرب في بداية الألفية الثالثة نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة وخصوصًا الأزمات الاقتصادية وانهيار معدلات الإنتاج(٧)، وتواجه التنمية الزراعية بالمنطقة العربية تحديات كبرى، وتتضح ملامحها عند مقارنة أوضاع الزراعة العربية بنظيرتها في الدول المتقدمة أو حتى في بعض الدول النامية، حيث توضح تلك المقارنة اتساع الفارق ليس في الإنتاجية الزراعية فقط، ولكن أيضًا في كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، كما تتعرض الزراعة العربية لتحديات مفروضة عليها، خاصة في عصر العولمة حيث تكاد تتلاشى الحدود وتتصارع القوى والكيانات الاقتصادية وتتلاحق المتغيرات إضافة إلى الاتجاه العالمي نحو وضع قواعد لحماية الملكية الفكرية وقوانين لتحرير التجارة والسلع، وتضع تلك التحديات الزراعة العربية أمام أحد أمرين، فإما مواكبة ما يجرى على الساحتين الدولية والإقليمية من متغيرات حتى تضمن البقاء وتكون جزءًا من هذا الكون وأحد شركائه، أو تكون خارج الساحة وتكتفي بما قد يتاح لها من الدول المتقدمة. ولتجاوز تلك التحديات والحد من آثارها يلزم تضافر الجهود القطرية والقومية لمواجهتها أيا كانت حدتها.

يعد الأمن الغذائي أحد أركان الاقتصاد في عصر العولمة، ولم تعد مقولة نمو الإنتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة فقط مقولة تناسب سمات هذا العصر، بل يلزم الاهتمام بسلامة وجودة الغذاء ومطابقته للمواصفات العالمية طبقًا لاتفاقيات منظمة الصحة العالمية حتى تستطيع المنتجات الغذائية العربية المنافسة في الأسواق العالمية.

لذا فالدول العربية في تحد مزدوج يتمثل في توفير الغذاء من جهة وتحديث وتعزيز البنية التحتية لمراقبة الغذاء من جهة أخرى، ويقتضي تحقيق هذا الإنجاز العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق العالمية.[٨] ومن ثم الاهتمام بجودة الحياة الاجتماعية للقاطنين في المشروعات الزراعية لضمان استدامة العمل الزراعي التنموي واستدامة الحياة الاجتماعية.

ونظرًا لأهمية المشروعات القومية وما تحققه من فرص اقتصادية واجتماعية تناوله العديد من الباحثين من رؤى مختلفة ويمكن عرض تلك الدراسات السابقة من خلال المحاور التالية:

هناك دراسات تناولت أهمية المشروعات القومية منها

- دراسة إكرام أحمد السيد عبد الرحمن، دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة لمورد الأرض في مصر، ٢٠١٩[٩]

يهدف البحث بصفة أساسية دراسة دور السياسات الزراعية المتبعة في تنمية وحماية الأراضي الزراعية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن نتائج البحث انخفاض مساحة الأراضي كما يوصي البحث بضرورة المتابعة والقضاء على الأسباب المؤدية لتدهور وفقد الأراضي الزراعية إضافة إلى تحفيز الكفاءة والفاعلية في استخدام مورد الأراضي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

- دراسة دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم، شيرين محمد عفت الفار،المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر ٢٠٢٠[١٠]

استهدف البحث التعرف على دور المشروعات الزراعية الصغيرة في التنمية الزراعية من خلال دراسة الوضع الراهن لكل من إجمالي القوة العاملة الزراعية خلال

الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، والاستثمار القومي والاستثمارات الزراعية بمحافظة البحيرة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨). واعتمد البحث على كل من أسلوب التحليل الوصفي، والكمي.

ومن أهم النتائج البحثية تبين أن قوة العمل ارتفعت من حوالي ٢٢ مليون فرد عام ٢٠٠٥ تمثل نحو ٣١ من إجمالي عدد السكان في نفس العام إلى حوالي ٢٩ مليون فرد عام ٢٠١٧ تمثل نحو ٢٣.٩%، كما تبين أن إجمالي القوى العاملة الزراعية تراوحت بين حد أدنى ٥.٢ مليون فرد عام ٢٠٠٥ وحد أقصى ٧.١ مليون فرد علم ٢٠١٧.

- **دراسة أسماء صلاح جبر، المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر ٢٠٢٠م(١١):**

يناقش البحث المشروعات القومية الكبرى من خلال استقطاب أعداد من السكان قادرة على الاستقرار والنمو والتطور، وتحليل دورها التنموي في خطة التنمية العمرانية لمصر مما يؤدي إلى نشر التنمية العمرانية وإعادة صياغة الخريطة القومية العمرانية لمصر.

على اعتبار أن المشروعات القومية ضرورة ملحة وأمل مصر للخروج من الوادي الضيق والتي تحقق التنمية بمفهومها الأشمل من (توفير فرص العمل، خلق فرص استثمارية، وإعمار الصحراء، تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في توزيع الموارد والثروات بين الأقاليم والحد من الفقر، استيعاب الزيادة السكانية خلال السنوات القادمة) مما له بالغ الأثر في إعادة رسم للخريطة العمرانية وزيادة المساحة المأهولة بها وعند اكتمال هذه المشروعات التي تتنوع أنشطتها ومكوناتها توضع الأسس لمجتمعات عمرانية متكاملة، وذلك من خلال أهمية المشروعات القومية ودورها في نشر التنمية العمرانية ومردودها التنموي بالخطة الاستراتيجية لمصر.

- دراسـة إيمـان محمد خيـري طايـل دور المشـروعات القوميـة فـي تحقيـق أهداف التنميـة المستدامة٢٠٢٢م[١٢]

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور المشروعات القومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال توضيح مفهوم المشروعات القومية التي تعني بأنها هي تلك المشروعات التي تقوم الدولة بإقامتها ورعايتها وتوفير الاستثمارات اللازمة لها مع الاتجاه نحو جذب الاستثمارات من جانب القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وذلك يؤدي إلى استقطاب الطاقات البشرية وتنوع مجالات التنمية التي يمكن تحقيقها، وهذا يعمل على تذليل تحديات التنمية المستدامة على الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإمكانية الربط بين المشروعات القومية وتحقيق تلك الأهداف حيث أن حجم تلك المشروعات التي تمت والتي يجري تنفيذها حاليًا يفوق ما تم إنجازه في ٣٠عام، ونجد أن المشروعات التي تم تنفيذها خلال الفترة من ٢٠١٤حتى ٢٠١٨ أعادت تشكيل خارطة مصر التنموية ووفرت فرص عمل للشباب وجذبت الاستثمارات الخارجية والداخلية وقد بلغ عدد هذه المشروعات ٧٧٧٧ مشروعا بتكلفة تصل إلى ١,٦١ تريليون جنيه، ويجري حاليًا تنفيذ ٣٣٩٢ مشروعا بتكلفة ١,١٣ تريليون جنيه، ومن المخطط أيضًا تنفيذ ٤١٣٤ مشروعًا بقيمة ٠,١٧ تريليون جنيه، ونجد أن هذه المشروعات أدت إلى حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٥,٦% وانخفاض في نسبة العجز الكلي للدولة، وانخفاض نسبة البطالة، وزيادة نسبة الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي، وهذا ناتج عن الجهود الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المشروعات القومية.

دراسات تناولت الآثار الناتجة عن مشروعات التنمية الاقتصادية الزراعية:

استهدفت دراسة أشرف محمد محمد حول دراسة تقويمية اجتماعية لجهود تنمية المجتمع بالريف المصري ١٩٨٥م [١٣]. هدفت الدراسة قياس مستوى التنمية الاجتماعية الريفية لمجموعتين من القرى في كل من محافظتي الإسماعلية والشرقية إحداهما متقدمة والأخرى قرى متخلفة للوقوف على أسباب التقدم والتخلف بينهما وتحديد العوامل لنجاح أو فشل التنمية المجتمعية مما يساعد صانعي السياسات على اتخاذ القرارات التنموية.

كما قدمت سمر السيد أحمد: دراسة حول التقييم الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية١٩٩٦م[١٤]: وقد حاوات الدراسة التعرف على طبيعة التنظيم الإداري لمشروع التنمية الريفية بالبحيرة والكفاءة الإدارية للمشروع وطبيعة العلاقات الاجتماعية بالمشروع وقرى المشروع والتعرف على الأثار التي تركها المشروع على المستفيدين، وتحديد العائد الاجتماعي للمشروع.

- **دراسة جرجس معوض مينا، تقييم إنتاجية الأراضي المستصلحة بمحافظة الفيوم، ١٩٩٧**[١٥] توصلت الدراسة إلى أن الرغبة في زيادة الدخل والتملك للأرض هي الدافع الأول وراء العمل والاستثمار في الأراضي الجديدة كما تبين وجود نقص شديد في جميع المرافق والخدمات اللازمة والضرورية لقيام مجتمعات زراعية سكانية.
- **جاءت دراسة شريف محمد عوض لتناقش الأثار الاجتماعية للمشروعات القومية شرق العوينات نموذجًا ٢٠١١م**[١٦]: فقد هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل الآثار الاجتماعية التي ترتبت على مشروع شرق العوينات الزراعي وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها انه على الرغم من النجاحات التي تحققت في منطقة الدراسة إلا أن هناك بعد اجتماعي لا يزال مفقودًا وهو إحساس العاملين بفقد الأمان الاجتماعي إلى عدم الاستقرار والإقامة المتقطعة في المشروع.

ويتضـح مـن مجمـل العـرض السـابق للدراسـات التـي أجريـت حـول موضـوع الدراسـة أن ثمـة نـدرة فـي الدراسـات التـي تناولـت العلاقـة بـين الفـرص الاقتصـادية والاجتماعية والمشروعات الزراعية القومية، اغلب الدراسات انشغلت بدراسة: العوامل المحددة للتنميـة الزراعيـة الرأسـية فتتمثـل فـي عـدد الجـرارات الزراعيـة والاسـتثمارات الزراعية العامة وعائد الاستثمار وعدد الأطباء البيطريين

- العقبات **والمشكلات** التي تحد من تحقيق التوسع في زراعة من أهمها ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من عمالة بشرية وآلية وأسمدة عضوية، وضعف دور بعض الأجهزة.

بينمـا تهـتم الدراسـة الحاليـة بـالوقوف علـى الفـرص الاقتصـادية والاجتماعيـة للمشروعات الزراعية وما تعكسه من خلق مجتمع عمراني جديد يتحقق فيه جودة حياة اجتماعية.

- كمـا تسـعى الدراسـة الحاليـة إلـى وضـع **مجموعـة** مـن المقترحـات المسـتقبلية أمـام المخططين وواضعي السياسات التي تساهم في استدامة مشروع الدلتا الجديدة، من خلال **التأكيد على البعد الاجتماعي وهو إحساس العاملين بالأمان الاجتماعي والاستقرار والإقامة في المشروع** وخلق مجتمع عمراني جديد.

ثانيًا: مشكلة البحث:

تسعى الدول الرامية إلى التنمية إلى استراتيجية تطوير إمكانيات الاعتماد على الذات اقتصاديًا من خلال حصر إمكانياتها ومواردها الأساسية من أجل النهوض وأن يكون هذا الحصر مستندًا إلى التقدير العلمي الموضوعي،[١٧]، وبالنسبة لمصر في مادة ٢٧ من الدستور المصري ٢٠١٤م التي تنص على " تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية" [١٨] وأيضًا مادة ٤٦ من الدستور المصري عام ٢٠١٤ التي تنص على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، ويعد التحدي الاقتصادي أهم الإشكاليات التي تواجه

الحكومات المصرية من تباطؤ اقتصادي زيادة في العجز والدين الخ. ومن ثم كان على الدولة المصرية مواجهة تلك التحديات من خلال المشروعات القومية وعودة الدولة التنموية – قاطرة التنمية [١٩]، في فبراير عام ٢٠١٦ تبنت مصر استراتيجية التنمية المستدامة والتي تزامنت مع أهداف التنمية المستدامة العالمية حيث قامت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التخطيط بتطوير وصياغة رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانات مصر وميزاتها التنافسية بحيث تعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.[٢٠] وبما أن الزراعة كانت تاريخيًا هي أساس الاقتصاد المصري[٢١]، إلا أن الإحصاءات الزراعية تكشف تراجعًا واضحًا وجليًا في مؤشرات النشاط الاقتصادي لهذا القطاع الحيوي، فقد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٥ % في الفترة من ٢٠٠٠–٢٠١٠ إلى حوالي ١٢ %في الفترة من ٢٠١١–٢٠٢٠. كما انخفضت مساهمة الصادرات الزراعية من سبة إلى الصادرات الكلية من حوالي ١١.٤% إلى ١٠.٤%، وبالتالي يمكن القول إن القطاع الزراعي يعاني من انخفاض إنتاجيته الحالية عن تحقيق معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب المحاصيل والمجموعات الغذائية، مع اتجاه هذه المعدلات نحو الانخفاض خلال الفترة ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٨، وبالتالي زيادة درجة الانكماش الغذائي والاعتماد على الواردات بما يستلزم ضرورة التصدي للتحديات التي تقف حالًا دون تحقيق التنمية الزراعية المستهدفة، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي. ويمكن عرض أبرز التحديات التي تواجه التنمية الزراعية من خلال عرض الإمكانات المتاحة للقطاع الزراعي وتطورها. وكذلك تراجعت نسبة مساهمته في استيعاب العمالة من حوالي ٣٠.١% خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٢٧.١%خلال الفترة الثانية، الأمر الذي يشير إلى أن القطاع الزراعي في مصر يعاني من بعض التحديات والصعوبات التي قد تحد من دوره في تحقيق أهداف التنمية الزراعية، والتي من أهمها تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الغذائية،

وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، مما يمثل إعاقة تجاه عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر[٢٢].

وقد أوضح تقرير مركز الزراعة واستصلاح الأراضي أن إجمالي مساحة مصر الزراعية تبلغ حوالي ٩.٧ مليون فدان، بينما تبلغ إجمالي المساحة المحصولية لمصر حوالي ١٧.٥ مليون فدان، وذلك على مدار المواسم الزراعية في العام.[٢٣]. وفي نفس الوقت تجاوز عدد سكان جمهورية مصر العربية بالداخل ١٠٥.٠٢٠مليون نسمة[٢٤]. وبناءً على ما ورد من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عام ٢٠١٧ ارتفاع نسبة إجمالي كمية الإنتاج الغذائي الذي وصل إلى ١٨٤.٣ بينما إجمالي الإنتاج الزراعي ١٦٥.٩[٢٥].

ومن ثم فقد بات التوسع الزراعي الأفقي من خلال استصلاح أراضي جديدة أحد أهم ركائز السياسة الزراعية في جمهورية مصر العربية لتحقيق الأمن الغذائي وتعويض التناقص في الأراضي الزراعية القديمة الذي بلغ الزمام المزروع بها عام ٢٠٢٠ قرابة ٦.٣مليون فدان وبلغت حالات التعدي على هذه الأراضي حوالي ٢٩٩٥ فدان وذلك عام ٢٠٢٠ فقط [٢٦].

ومن ثم تعتبر المشروعات الزراعية الصغيرة من أهم مقومات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر لما لها من دور حيوي في التنمية المستدامة ومكافحة البطالة، وتوفير السلع والخدمات. وعلى الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة في إحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع المصري، إلا أن واقع المشروعات الصغيرة في مصر يشير إلى ضعف مساهمتها في الحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.[٢٧]ولذلك ضرورة التوجه إلى المشروعات القومية ونحن بصدد مشروعٍ قومي كبير للزراعة يأخذ اسم مصر المستقبل. من أولى هذه الدلالات ما يتعلق بطبيعة المجتمع المصري وتاريخه الطويل في الزراعة. مشروع «مستقبل مصر الزراعي» يكتشف أن ثمة قناعة بالتنوع المحصولي، وثمة قناعة بالتدرج في الإنتاج حتى تحقيق

الاكتفاء الذاتي، وأن السلة المحصولية المصرية تستطيع أن تعود إلى امتلائها حتى وإن تحدتها الزيادة السكانية.

وفي هذا الإطار فإن الطريق إلى بناء مجتمع جديد يتحقق من خلال تطوير العمود الفقري للتنمية، وهو الاقتصاد، وما يحيط به من متطلبات في البنية التحتية والخدمات المساعدة. صحيح أن كل المكونات الأخرى للتنمية ضرورية وعلى رأسها بناء الإنسان، وتصحيح المسارات القيمية والأخلاقية، وحماية الضعفاء وذوي الحاجة، ولكن كل هذا لا يتحقق إلا بفيض اقتصادي كبير ووفير.

وأحسب أن الثورة الزراعية المأمولة من مشروع «مستقبل مصر الزراعي»، متعاضدًا مع مشروع «حياة كريمة بأن تبث طاقة جديدة في ثقافة المجتمع وتحثها على أن تتغير في الاتجاه المعاكس لتعطي الفلاح حقه الطبيعي، وأن تعيده إلى احترام ثقافته، وإلى الاستمتاع بالزراعة والفلاحة، وأن تتغير ثقافة المجتمع بحيث يعاد تقدير الطبقات والفئات الاجتماعية لا في ضوء ما تمتلكه من سلطة ونفوذ، ولكن في ضوء ما تسهم به في إضافة القيم الاقتصادية والثقافية إلى الثروة المصرية.[٢٨]

- ومن ثم انصب اهتمام الحكومة المصرية على المشروعات الزراعية، إذ تؤمن الدولة أن النهضة لن تتحقق إلا بتوجيه عناية خاصة للقطاع الزراعي، لذلك تبني عددًا من المشروعات القومية الزراعية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وعودة مصر إلى مكانتها الزراعية العالمية. وقد أنفقت الدولة على البنية الأساسية المليارات لخدمة مشروعات التوسع الأفقي بجنوب الوادي ومناطق توشكى وشرق العوينات وسيناء والتي تستهدف زيادة الرقعة الزراعية بما يسهم بقدر كبير من تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل وخلافه. كما **رصدت دراسة صادرة عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أهم المشاريع القومية الزراعية ٢٠٢٢**[٢٩]، جاء فيها أنه بالرغم من التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي المصري إلا أن الحكومة قامت بتنفيذ عدة مشاريع، حيث تطمح الدولة المصرية إلى تعزيز أداء القطاع الزراعي، وخلق فرص عمل للخريجين

الشباب من خلال التوسع في الأراضي المزروعة عبر استصلاح مناطق جديدة في الصحراء لتلبية الاحتياجات الغذائية لعدد متزايد من السكان.

وأضافت الدراسة، أن الحكومة المصرية بدأت في الاستثمار بشكل كبير في الزراعة من خلال تبني عدة مبادرات رئاسية، مثل "مشروع مليون ونصف فدان"، و"الريف المصري"، و"الدلتا الجديدة"، وغيرها، موضحًا أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية صرحت بأنه فيما يتعلق بإجمالي الاستثمارات الزراعية عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، فإنه تم تخصيص مبلغ ٧٣.٨ مليار جنيه التي تمثل ٥.٩% من إجمالي الاستثمارات مقابل حجم الاستثمارات في القطاع والتي بلغت ٤٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، أي بنسبة زيادة بلغت ٧٢%، ومقارنة باستثمارات محققة بلغت ٣٩.٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩.

ولفتت الدراسة إلى أنه بحسب خريطة مشروعات مصر فإنه خلال عام ٢٠٢١ وحتى الآن تم تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية، ومنها مشروع الدلتا الجديدة، وتطوير وإعادة تشغيل معمل تحليل التربة، ومشروع واحة الحرير بالخارجة، ومحطة المغرة للزراعة الآلية لخدمة ١.٥ مليون فدان، ومركز الإرشاد الزراعي بمحافظة مطروح، وزراعة ٣١ ألف فدان جنوب سيناء، ومجمع الخدمات الزراعية بقرية المراشدة، وزراعة ١٥ ألف فدان بأشجار الجوجوبا في الوادي الجديد، ومشروع قومي لإنتاج البذور والتقاوي. كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في مصر (الأهالي والحكومة) بلغت ٩.٣ مليون فدان عام ٢٠٢١، ولذلك فإن تنمية تلك الموارد والمحافظة عليها يمثل أهم الأهداف التي تسعى خطط وبرامج التنمية الزراعية المستدامة إلى تحقيقها[٣٠]،**.ويعد المشروع القومي "الدلتا الجديدة" من المشروعات المهمة التي تفتح آفاقا تنموية جديدة على أرض مصر** ولذلك في إطار استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠، وتواصل الحكومة المصرية العمل على تنفيذ المشروع الذي تبلغ مساحته أكثر من مليوني فدان، ويعد

تنمويًا نموذجيًا ومتكاملًا وذا أهمية استراتيجية لمعالجة انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من أغلب السلع الاستراتيجية وانخفاض مستوى الأمن الغذائي خاصة مع تنامي التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستهدفة حتى عام ٢٠٣٠. فالتحديات المتعلقة بالمساحة الزراعية، وجودة الأراضي، وندرة المياه، والتغييرات المناخية، وضعف الاستثمار الزراعي، وتزايد الفجوة الغذائية، هذا بالتزامن مع الزيادة السكانية المضطردة مع الزمن وتزايد الاحتياجات الكلية من المواد الغذائية التي تتطلبها تلك الأعداد من السكان، تحقيق الأهداف المرجوة في ظل استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠. ومن ثم السعي نحو المشروعات القومية الزراعية ومنها مشروع الدلتا الجديدة، **وبناءً على ما سبق.. يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما دور المشروعات القومية في أحداث تنمية اقتصادية وجودة حياة من حيث (وجود المشروعات ومقوماتها، وطبيعتها، الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات القومية، ومستقبل تلك المشروعات القومية (مشروع الدلتا الجديدة).**

ومن ثم يدور الهدف الرئيسي للبحث حول قدرة مشروع الدلتا الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء الرؤية الاستشرافية للخبراء.

ثالثًا: أهداف وتساؤلات البحث:

١- التعرف على المقومات الطبيعية والبشرية لمشروع الدلتا الجديدة في مصر.

ويتحقق الهدف من خلال الإجابة على التساؤلين التاليين:

أ- ما هي المقومات الطبيعية المتوفرة للمشروع؟

ب- ما هي المقومات البشرية المتوفرة للمشروع؟

٢- الوقوف على الفرص الاقتصادية المتوقعة من مشروع الدلتا الجديدة

ويتحقق الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ- ما المساحات المزروعة وتوفير الغذاء؟

ب- ما نسبة العمالة التي تعمل في المشروع؟

ج- ما هي المشروعات الصناعية الزراعية المرتبطة بالمشروع؟

د- ما الثروة الحيوانية المرتبطة بالمشروع؟

هـ- هل عائد المشروع يساهم في تقليل الواردات الزراعية؟

٣- الوقوف على الفرص الاجتماعية وخلق مجتمع عمراني جديد التي سوف يحققها مشروع الدلتا الجديدة.

ويتحقق الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ- ما هي قدرة المشروع على تحقيق الأمن الغذائي

ب- ما هي قدرة المشروع على توفير فرص عمل

ج-ما هي قدرة المشروع على خلق مجتمع يتسم بجودة حياة

٤- التعرف على التحديات التي تواجه مشروع الدلتا الجديدة.

٥- التعرف على الرؤية المستقبلية لمشروع الدلتا الجديدة بين التحديات والفرص من وجهة نظر الخبراء.

أ- الرؤى المستقبلية فيما يخص الأبعاد الاقتصادية لمشروع الدلتا الجديدة.

ب- الرؤى المستقبلية فيما يخص الأبعاد الاجتماعية لمشروع الدلتا الجديدة.

رابعًا: الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث:

١- الأهمية النظرية

يمثل هذا البحث إضافة في علم اجتماع التنمية وعلم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع الاقتصادي فهو محاولة التوصل إلى مجموعة من المعلومات والمعارف العلمية عن مشروع الدلتا الجديدة، ترجع أهمية الدراسة إلى ندرة الدراسات العلمية الاجتماعية عن التنمية عن *مشروع الدلتا الجديدة*. وسيتم دراسة الموضوع في ضوء نظرية التنمية حرية، ونظرية مدخل القدرات.

٢- الأهمية التطبيقية:

يكتسب البحث مزيدًا من الأهمية في ضوء إمكانية تطبيق نتائجه، بالنسبة للدولة يعتبر البحث إضافة متواضعة لتحديد الفرص الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الدلتا الجديدة الزراعي ومن ثم يمكن الاستفادة من نتائج البحث بما يواكب ويحفز صانعي القرار والقيادات في خلق مجتمع عمراني جديد يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة ومشروع الدلتا الجديدة مما يساهم في تخفيف التكدس السكاني الموجود في الدلتا القديمة.

خامسًا: مفاهيم البحث:

١- **مفهوم المشروعات القومية :** هناك اتفاق بين العديد من التعريفات للمشروع القومي، بانه يغير الحياة، ويؤثر على أغلب أفراد المجتمع ويحظى بتأييد غالبية المجتمع كما يحقق استفادة لغالبية السكان، كما يلبي طموحات قاعدة عريضة من من الشعب، وينهض المشروع القومي من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يعرف المشروع القومي بانه متعدد الأغراض، ولا يقتصر على الجانب الاقتصادي وإنما يشمل جوانب اجتماعية، كما للمشروعات القومية رؤى استراتيجية لتطوير المجتمع في حقبة زمنية تحدث تغيرات تمس البشر والمكان والموارد[٣١]. إذا

مفهوم المشروعات القومية هي تلك المشروعات التي تقوم الدولة بإقامتها ورعايتها وتوفير الاستثمارات اللازمة لها مع الاتجاه نحو جذب الاستثمارات من جانب القطاع الخاص الوطني والاجنبي، وذلك يؤدي إلى استقطاب الطاقات البشرية وتنوع مجالات التنمية التي يمكن تحقيقها، وهذا يعمل على تذليل تحديات التنمية المستدامة على الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإمكانية الربط بين المشروعات القومية.

٢ – مفهوم التنمية الاقتصادية[٣٢]

تعني التنمية بإحداث تغيير مخطط ومقصود سعيًا لتحقيق أهداف آنية وأخرى مستقبلية بهدف تحرير الإنسان بتنفيذ خطط شمولية متكاملة تحقق للفرد والمجتمع احتياجاته وتوقعاته[٣٣]. التنمية هي تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد وهنا تتعامل التنمية مع الموارد بشكل عقلاني.[٣٤]

تتمثل التنمية في التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي من شأنها تحقيق زيادات في الدخل الفردي الحقيقي إلى جانب عدد من النتائج غير الاقتصادية[٣٥]. ومن ثم يمكن فهم التنمية الاقتصادية على أنها تحول في المجتمع. هي مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي[٣٦].

- **تتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها**[٣٧]:
  - الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب.
  - التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما.

- الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزِّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ.
- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزِّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً.
- الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم.

٣-مفهوم جودة الحياة:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين إنتاجية عالية في الأفكار والمفاهيم والنظريات المرتبطة بنظم وقضايا الرفاهية والتنمية ومن بين تلك المفاهيم برز مفهوم جودة الحياة الاجتماعية في أواخر التسعينات من القرن العشرين، بحيث أصبح ينظر اليه كنظرية ومدخل جديد يرتكز على مجموعة من المتطلبات وشروط ضرورية لتحقيق مجتمع متكامل يتمتع أفراده بمستوى معيشي لائق بما يحقق ويدعم التنمية المستدامة(٣٨). ويعد مفهوم جودة الحياة الاجتماعية مفهوم شامل باعتباره يضم كل جوانب الحياة.

وعلى هذا يمكن تعريف مفهوم جودة الحياة الاجتماعية بوصفها عملية مركبة ومتكاملة تتضمن توافر كافة الاحتياجات، والإمكانات المادية للفرد أو الأسرة، كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وكذلك الحاجات غير المادية (الاجتماعية)، كالتعليم والعلاج والنقل والمواصلات والبيئة النظيفة الخالية من التلوث، وقت الفراغ والأمن

والسـلامة والطمـوح فـى المسـتقبل[٣٩]. ولا شـك أن هـذه الحاجـات ليسـت اسـتاتيكية أو ثابتـة، وإنمـا هـي ذات طبيعـة ديناميـة ومتطـورة مـن خـلال ارتباطهـا بتطـور المجتمـع وتقدمه[٤٠].

- إن جودة الحياة تتمثل في درجة رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، ومدى إدراك هؤلاء الأفراد لقدرة الخدمات على إشباع حاجاتهم المختلفة، ويذكر أيضًا بأنه لا يمكن للفرد أن يدرك جودة الخدمات التي تقدم له بمعزل عن الأفراد الذين يتفاعل معهم مثل (الأصدقاء، وزملاء، وأشقاء، وأقارب، وغيرهم) أي أن جودة الحياة ترتبط بالبيئة المادية والبيئة النفسية الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد.
- ومما سبق يركز مفهوم جودة الحياة الاجتماعية على البعد الاجتماعي كعنصر رئيسي لاستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة. مما سبق تعني جودة الحياة بقاء الإنسان في الحياة [٤١]. وتعد مصر الـ ٦٩ عالميًا في مؤشر أفضل الدول في جودة الحياة ٢٠٢١[٤٢].

سادسًا: الرؤية النظرية للبحث:

١- مدخل التنمية حرية:

نشر أمارتيا صن كتابا في عام ١٩٩٩م، أكد فيه على أن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد، ومن ثم يمكن فهم التنمية على أنها الحرية؛ وهو تعريف لا يشمل المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل يتضمن الحريات الأساسية مثل حقوق الإنسان، والحقوق السياسية، والفرص الاجتماعية إلخ، ويتأسس مدخل التنمية حرية على الاعتراف الأساسي بأن الحرية هي الهدف الأساسي للتنمية، التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقة التي يتمتع بها الأفراد. وتأتي الأهمية المحورية للحرية في عملية التنمية

من مصدرين الأول: يعني بتقييم التقدم الذي تم احرازه خلال العملية التنموية بالنظر للحريات التي يتمتع بها البشر، والمصدر الثاني: يهتم بكفاءة الأداء التنموي بمعني أن كل تقدم يحرز في التنمية لابد أن يرتكز على التفاعل الحر للبشر واشراكهم في احراز التقدم كشركاء فيه وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق بواسطة طرف آخر(٤٣). وعدم فصل التنمية عن الحياة التي يعيشها الناس. فما تحققه قدرات الأفراد يكون انعكاسًا للفرص الاقتصادية، وبالشروط التي تضمن صحة جيدة وتعليم جيد.(٤٤) ومن ثم يرى صن أننا نحتاج إلى ما هو أكثر من الأمور المادية لتحقيق الازدهار. كما قدم "أمارتيا" نظرة شاملة للأمن الإنساني القائم على التمكين حيث وسع تعريف التنمية من كونها مقياسًا للدخل لتشمل القدرات البشرية وهو ما يسميه الحريات الإنسانية الحقيقية. كما يجب أن تفسر الحرية من خلال كلًا من العمليات والفرص، المستمدة من الظروف الشخصية والاجتماعية للأفراد. وبهذه الطريقة تكون الحرية أساسية ومفيدة للتنمية(٤٥). وتعتمد الحريات على محددات مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مرافق التعليم والرعاية الصحية) والحقوق السياسية والمدنية (حرية المشاركة في النقاش العام). كما يرتبط افتقاد الحريات بالافتقار إلى الرعاية الاجتماعية والمرافق العامة وغياب البرامج الصحية والتعليمية والمؤسسات الكفء لحفظ الأمن المحلي(٤٦).

كما أكد أمارتيا صن من خلال دراسته بعنوان التنمية حرية بأن التحديث الاجتماعي يمكن أن تسهم موضوعيًا في توسيع نطاق الحرية البشرية، والتقديم العادل للخدمات(٤٧). مما يسهم في تحقيق التنمية، كما تستلزم التنمية إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقاد الحريات، هناك أسباب وعوامل اقتصادية واجتماعية تكون مؤثرة في حدوث المجاعات والفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم واهمال المرافق والتسهيلات العامة، حيث الفقر يسلب الناس حقهم في الحرية لإشباع ما يعانونه من جوع أو حقهم في الحصول على الغذاء الكافي (٤٨). ومن ثم يعد الأمن الإنساني – الاقتصادي من أبعاد التنمية الاقتصادية ومن ثم نلحظ بأن فقدان الأمن الاقتصادي يمكن أن يرتبط بافتقاد الحقوق والحريات الديمقراطية (٤٩).

ومن ثم تهدف المشروعات القومية في القطاع الزراعي إلى التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي للحصول على الكفاية والأمن الغذائي. حيث الحرية من الديون من خلال الاستغناء أو التقليل من استيراد بعض المواد الغذائية من الخارج. هي عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأشخاص، وبذلك يتناقض التركيز على حريات الإنسان مع وجهات النظر الضيقة للتنمية مثل تحديد التنمية بنمو إجمالي الناتج القومي، أو مع ارتفاع الدخول الشخصية، أو مع التصنيع أو التقدم التكنولوجي أو التحديث الاجتماعي فكلها أدوات مهمة لتوسيع الحريات التي يتمتع بها الأفراد، بل تعتمد الحريات على محددات أخرى مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مرافق التعليم والرعاية الصحية) والحقوق السياسية والمدنية (حرية المشاركة في النقاش العام). وتستلزم التنمية إزالة جميع مصادر افتقاد الحريات مثل: الفقر والطغيان وندرة الفرص الاقتصادية، والحرمان الاجتماعي وإهمال المرافق العامة، وعدم التسامح أو المغالاة في القمع. كما يرتبط افتقاد الحريات بالافتقار إلى الرعاية الاجتماعية والمرافق العامة وغياب البرامج الصحية والتعليمية والمؤسسات الكفء لحفظ الأمن المحلي.

٢- مدخل بناء القدرات:

يعد مفهوم بناء تنمية القدرات هو السبيل لتحقيق التنمية[٥٠]. يناقش سبيرو جانجر ***spiros Gangas*** مدخل القدرات وارتباطه بالتنمية البشرية وتقدير قيمة الإنسان وتوسيع الخيارات الإنسانية في العمل والتعليم والصحة والقانون والمشاركة السياسية. ومن ثم ارتبط مدخل القدرات بقيم العدالة ونسق القيم السائدة والمعايير التي تنظم المجتمع وهذا ما نادى به كلٌ من دوركايم وبارسونز إذ أكدا على مبدأ الكلية في المجتمع (فكرة النحن). كما ينتقد ***Spiros*** مرحلة الحداثة التي وعدت الإنسان بالأمان ولكن ما حدث في عهدها هو ازدياد الاغتراب الذي أثر على استغلال القدرات الفردية المتاحة لهم [٥١].

ومما سبق يؤكد ضرورة ربط المشروعات القومية لأي دولة بتحقيق الفرص الاجتماعية – الجودة في الحياة الاجتماعية وتقدير قيمة الإنسان وتوسيع الخيارات الإنسانية في العمل والتعليم والصحة والقانون والمشاركة السياسية. ومن ثم ارتبط مدخل القدرات بقيم العدالة **لأنها تمثل أساس استدامة المشروعات التنموية.**

سابعًا: الإطار المنهجي للبحث:

١- نوع البحث:

انطلاقًا من موضوع البحث والذي يتناول مشروع الدلتا الجديدة أحد المشروعات القومية التنموية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية تحدد نوع نوع الدراسة بأنها دراسة وصفية تحليلية، حيث يحاول البحث الراهن وصف مشروع الدلتا الجديدة من حيث مقوماته وفرصه الاقتصادية والاجتماعية، والتحديات التي تقابله، والرؤية المستقبلية للمشروع والاستدامة.

٢- مجتمع البحث:

مشروع الدلتا الجديدة:

هو أحد المشروعات القومية الزراعية التي تهدف إلى تحقيق تغيرات اقتصادية واجتماعية التي تعود بالمصلحة على الغالبية العظمى من أفراد المجتمع والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة مستقبلًا من المشروع والتي من خلالها تكتسب صفة القومية.

بدأ **العمل في المشروع في مارس ٢٠٢١**، وتمت دراسة المشروع بواسطة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الري والموارد المائية، ووزارة الإسكان، والهيئة الهندسية بالقوات المسلحة، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

أ- موقع المشروع

شكل رقم (١)

يبدأ المشروع بغرب الدلتا بمليون فدان، وسوف يجري التوسع فيه غربًا، يشمل مشروعي مستقبل مصر، وجنوب محور الضبعة ويقع المشروع على طريق القاهرة الضبعة، وفي نطاق الحدود الإدارية لمحافظات مطروح والبحيرة والجيزة، يبدأ المشروع بغرب الدلتا بمليون فدان، وسوف يجري التوسع فيه غربًا، يشمل مشروعي مستقبل مصر، وجنوب محور الضبعة ويقع المشروع على طريق القاهرة الضبعة، وفي نطاق الحدود الإدارية لمحافظات مطروح والبحيرة والجيزة.

ويقام المشروع على مساحة ٢.٢ مليون فدان ويستهدف استصلاح مليون فدان وباقي المساحة ستدخل في مشروعات البنية التحتية المتكاملة حيث القرب من مناطق الخدمات وسهولة الانتقال ونقل المستلزمات والمعدات اللازمة لتنفيذه أيضًا القرب من الموانئ سواء البحرية أو البرية أو الجوية، كما يضم مساحة مشروع مستقبل مصر

والمساحة الجديدة يصبح مساحة مشروع الدلتا الجديدة حوالي أكثر من مليون فدان[٥٢]، كما يربط بين عدد من المحافظات.

ب- مقومات مشروع الدلتا الجديدة:

يقتضي تنفيذ مشروع بهذا الحجم العديد من المقومات الطبيعية والمالية والبشرية والتكنولوجية

وفقا لوزارة الزراعة، أثبتت الدراسات أن تربة المشروع صالحة لزراعة كل أنواع المحاصيل الزراعية (القمح والذرة والخضروات ومحاصيل الأعلاف)

كل مشروعات الاستصلاح الزراعي تتم بعد تنسيق بين وزارتي الزراعة والري، وفقًا لتوافر المياه، ومشروع الدلتا يعتمد بشكل أساسي على الاستخدام الأمثل لمصادر المياه غير التقليدية في الزراعة مثل مياه الصرف المعالجة والمياه الجوفية، وهي آليات مستخدمة بالفعل في أراضي مشروع «مستقبل مصر» على امتداد طريق محور روض الفرج- الضبعة الجديد، وهو الطريق الذي تم إنشاؤه ضمن المشروع القومي للطرق، ويبعد ٣٠ دقيقة من مدينة السادس من أكتوبر، وبدأت الزراعة بالفعل في هذا المشروع على مساحة ٢٠٠ ألف فدان. يعتمد المشروع على المياه الجوفية ومعالجة للصرف الزراعي، التي سيتم تجميعها في محطة معالجة قريبة من الحمام لإنتاج ٦ ملايين متر مكعب يوميًا، بتكلفة أكثر من ٦٠ مليار جنيه.

وتوفير المياه من خلال نقل المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الزراعي، تم تدشين محطة معالجة مياه الصرف الزراعي وتوفير الموارد المائية لمشروع الدلتا الجديدة". يقوم المشروع بكامله على استخدام نظم الري الحديثة التربة في منطقة الدلتا الجديدة ملائمة للزراعة، وتحت التربة الصحراوية بحوالي ٥٠ سنتيمترا توجد تربة طينية صالحة للزراعة وتعتبر منطقة ذات جودة مرتفعة". تتميز تربتها بوجود عناصر غذائية متنوعة مثل البوتاسيوم الذي يضفي على المحاصيل الطعم الجيد والقيمة الغذائية

العالية. ويقوم هذا المشروع المتكامل على لمصادر مياه الري غير التقليدية، حيث سيتم إنشاء محطة عملاقة لمعالجة مياه الصرف الزراعي،(٥٣).

المشروع قريب من منطقة غرب الدلتا حيث تتوافر الأيدي العاملة، إضافة إلى قربه من منطقة العلمين في الساحل الشمالي، وجميعها عوامل تؤهله ليصبح مشروعًا زراعيًا تنمويًا ضخمًا.

أدوات جمع البيانات:

انطلاقًا من الهدف العام للبحث، وهو الوقوف على الفرص الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الدلتا الجديدة، تم الاعتماد على التقارير الرسمية والإحصاءات، كما تم الاستعانة بالمقابلة الشخصية المتعمقة والمفتوحة لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، وهي إحدى الطرق الكيفية في جمع البيانات والمعلومات. وتم إعداد دليل المقابلة. ولذلك استعانت الدراسة بدليل المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات، وباعتبارها من أساليب البحث الكيفي، حيث تم إجراء عدد من المقابلات الحرة مع عدد من الخبراء. وتم إجراء الدراسة الميدانية من شهر يونيو إلى شهر أغسطس من عام ٢٠٢٣م.

مراحل إعداد دليل المقابلة:

تمت صياغة الدليل مشتملاً على نوعين من الأسئلة المغلقة للحصول على بيانات محددة" البيانات الأساسية "، والأسئلة المفتوحة التي تعطي مفردات البحث الحرية والاستطراد في الإجابة عن الأسئلة، ويتضمن الدليل عددًا من القضايا.

- المحور الأول: الفرص الاقتصادية المتوقعة من مشروع الدلتا الجديدة
- المحور الثاني: الفرص الاجتماعية المتوقعة من مشروع الدلتا الجديدة
- المحور الثالث: التحديات التي تواجه مشروع الدلتا الجديدة
- المحور الرابع: الرؤية المستقبلية للمشروع.

٣- عينة البحث:

- **نوع العينة:** اعتمد البحث على العينة غير الاحتمالية (غير العشوائية) العمدية في اختيار مفردات العينة.

- **طريقة اختيار العينة:** اعتمد البحث على الطريقة المقصودة أو الغرضية في اختيار مفردات البحث ممثلة في الخبراء في تخصصات مختلفة علم الاجتماع، الاقتصاد، التخطيط، الزراعة. وأن تتباين العينة في متغير العمر والتخصص العلمي ومكان العمل وسنوات الخبرة.

- **حجم العينة:** بلغ حجم العينة ٣٠ مفردة من الخبراء المعنيين بالتنمية الاقتصادية ممثلة في أساتذة من الجامعات والمراكز البحثية ذو معرفة علمية وعملية طويلة في مجال التنمية الاقتصادية.

- **خصائص العينة:** يمكن توضيح خصائص العينة من خلال الجدول الآتي:

ولتحقيق أهداف البحث وتساؤلاته، تم جمع مادة ميدانية لعينة عمدية، مع مراعاة التنوع في اختيار الحالات من حيث التخصص العلمي، والخبرة ومكان العمل وتمثيل الإناث والذكور، والسن، والمؤهل الدراسي والمهنة.

جدول (١)

وصف حالات الدراسة

رقم	نوع	السن	التحصص العلمي	الوظيفة	مكان العمل	الخبرة
١	ذكر	٥١	زراعة	رئيس بحوث	مركز البحوث الزراعية	٢٨ سنة
٢	ذكر	٤٨	زراعة	رئيس بحوث	مركز البحوث الزراعية	٢٥
٣	ذكر	٥١	زراعة	رئيس بحوث	معهد بحوث البساتين	٢٨
٤	أنثى	٥٦	اجتماع	قسم علم الاجتماع	جامعة القاهرة	٢٧
٥	ذكر	٥٣	اقتصاد	أستاذ جامعي	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة	٣٠
٦	أنثى	٥٠	جغرافيا زراعية	أستاذ جامعي	قسم الجغرافيا – كلية البنات – جامعة عين شمس	١٦
٧	ذكر	٥٨	زراعة	خبير الموارد المائية	مركز البحوث الزراعية	٣٠
٨	ذكر	٦١	زراعة	أستاذ جامعي- موارد مائية	كلية الزراعة	٣٠
٩	ذكر	٥٨	جغرافيا	خبير مناخ	كلية الآداب	٢٥
١٠	ذكر	٤٥	علم الاجتماع	خبير	المركز القومي للبحوث الاجتماعية	١٥
١١	ذكر	٥٩	الزر اعة	رئيس قسم	وزارة الزراعة	٣٠
١٢	ذكر	٧٥	علم الاجتماع	أستاذ	قسم علم الاجتماع	٥٠
١٣	ذكر	٨٠	علم الاجتماع	أستاذ	قسم علم الاجتماع	٥٥
١٤	أنثى	٥٠	علم الاجتماع الريفي	جامعة الإسكندرية	قسم علم الاجتماع	١٨
١٥	ذكر	٤٨	علم الاجتماع	جامعة القاهرة	قسم علم الاجتماع	١٥
١٦	أنثى	٤٩	علم الاجتماع	خبير	مركز البحوث الاجتماعية والجنائية	١٦
١٧	أنثى	٥٠	زراعة	رئيس قسم	مركز بحوث الصحراء	٢٠
١٨	أنثى	٥٤	جغرافيا زراعية	أستاذ جامعي	قسم الجغرافيا – آداب جامعة عين شمس	٢٥
١٩	ذكر	٨٠	علم الاجتماع	أستاذ جامعي	قسم علم الاجتماع –	٥٠

رقم	نوع	السن	التحصص العلمي	الوظيفة	مكان العمل	الخبرة
			التنمية		جامعة الزقازيق	
٢٠	ذكر	٧٥	اقتصاد	أستاذ جامعي	قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة أسيوط	٤٥
٢١	انثى	٦٣	اجتماع	مستشار	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية	٣٥
٢٢	أنثى	٥٠	دكتوراه إدارة عامة	خبير	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	١٥
٢٣	ذكر	٤٥	اقتصاد	أستاذ جامعي	قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة أسيوط	١٥
٢٤	ذكر	٧٠	اقتصاد	أستاذ جامعي	قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة أسيوط	٤٥
٢٥	ذكر	٥٥	اقتصاد زراعي	رئيس قسم	اقتصاد زراعي- معهد العلوم الإدارية سوهاج	٢٠
٢٦	أنثى	٥٥	اجتماع	رئيس قسم	معهد التخطيط القومي	٢٠
٢٧	أنثى	٤٥	دكتوراه في الاقتصاد	خبير	مركز دعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء	١٥
٢٨	ذكر	٧٠	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذ جامعي	قسم الاقتصاد كلية تربية نوعية –أشمون	١٥
٢٩	ذكر	٧٠	زراعة	مستشار	مركز بحوث الزراعية	٣٥
٣٠	ذكر	٦٣	علم الاجتماع	مستشار	مركز البحوث الاجتماعية والجنائية	٣٥

يشير الجدول إلى حالات الدراسة من الخبراء التي بلغت ثلاثين مفردة وتخصصاتهم المختلفة " فحسب النوع فقد تم مقابلة ٢١ من الخبراء الذكور، و٩ من الإناث، وجاءت عينة البحث حسب التخصص العلمي ثمانية (١١) إحدى عشر من أساتذة وخبراء علم الاجتماع و(٨) خبير في مجال الزراعة سواء أستاذ جامعي في كليات الزراعة أو خبير في أحد مراكز البحوث الزراعية، واستصلاح الأراضي، وثمانية (٨) من الاقتصاديين، وأيضًا، وثلاثة (٣) من الخبراء في الجغرافيا الزراعية. وخبراء موارد مائية.

وبالنسبة لمكان العمل فقد تمت مقابلة ١١ خبيرًا يعملون في المراكز البحثية المختلفة، بينما ١٩ خبير أساتذة في الجامعات المصرية في تخصصات مختلفة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وبالنسبة لسنوات الخبرة للخبراء تجاوزت سنوات الخبرة فوق ٢٥ سنة ١٦ خبير، أما بقية العينة ١٤ خبير خبرتهم أقل من ٢٠ عامًا.

ثامنًا ـ نتائج الدراسة الميدانية:

يخصص هذا الجزء لتناول مشروع الدلتا الجديدة والتنمية الاقتصادية في مصر، أي الفرص الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الدلتا الجديدة، من خلال تحليل استجابات عينة البحث للقضايا التي اشتمل عليها دليل المقابلة والتي تركزت حول الفرص الاقتصادية والفرص الاجتماعية المتوقعة لمشروع الدلتا الجديدة، التحديات التي تواجه مشروع الدلتا الجديدة، **الرؤية المستقبلية للمشروع** وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: الفرص الاقتصادية المتوقعة من مشروع الدلتا الجديدة
- المحور الثاني: الفرص الاجتماعية المتوقعة من المشروع الدلتا الجديدة
- المحور الثالث: التحديات التي تواجه مشروع الدلتا الجديدة
- المحور الرابع: الرؤية المستقبلية لمشروع الدلتا الجديدة

المحور الأول ـ الفرص الاقتصادية المتوقعة من المشروع

أ- زيادة الأمن الغذائي

وكشفت المقابلات المتنوعة من الخبراء من عينة الدراسة بأن المشروع سيضيف ١٥% من مساحة الأراضي المزروعة فقد ذكرت الحالة رقم (٣) أن أراضي الدلتا الجديدة تصلح لزراعة الكثير من المحاصيل مثل القمح والشعير وجميع محاصيل الخضر تقريبًا ويجود بها زراعات الزيتون، والتين، ومعظم أشجار الفاكهة كمًا وجودة، هذا بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني، والتي يمكن تربيتها على المراعي مما يعظم الاستفادة من الزراعة المطرية لذا فإن البدء في تنفيذ مشروع الدلتا الجديدة يعد تحديًا جديدًا من تحديات التنمية التي تخطتها مصر.

كما أكدت حالات الدراسة من الخبراء رقم ١١ في تخصصات الزراعة " بأنه لا يوجد في مصر مشكلة في البساتين حيث يوجد اكتفاء ذاتي منها ويوجد فائض للتصدير بالنسبة للمحاصيل الحقلية، وتوجد مشكلة كبيرة في محاصيل الحبوب والزيوت ولذلك سيحاول المشروع حلها. كما أشارت الحالات "أن أكثر من٩٠ ٪ من المساحة، صالحة لزراعة المحاصيل الاستراتيجية وتبلغ ٥٠٠ ألف فدان وعلى رأسها القمح والذرة الصفراء والبقوليات ومحاصيل الخضر وأنواع مختلفة من الفاكهة".

كما أكدت حالات الدراسة من الخبراء الأولى، الثانية، الثالثة، السادسة بأن الاكتفاء سيتحقق في محاصيل القمح، والذرة الصفراء وبعض أنواع الفاكهة. ويسعى المشروع لزراعة ١.٥ مليون فدان بحلول عام ٢٠٢٥م.

كما أكد معظم الخبراء بأن المشروع سيساهم في حل مشكلة أزمة الغذاء على أساس انه يقوم على زراعة محصول القمح الذي يساعد على حل مشكلة الغذاء موضحًا أن مصر تشتهر بأنها واحة الزيتون "زراعة وصناعة" فالتوسع في زراعته يعمل على زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل كثيفة وزيادة الصادرات وتوفير عملة صعبة.

ويستنتج مما سبق، أن المشروعات القومية الزراعية لعبت دورًا نشطًا في تنمية

المجتمعات وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة أسماء صلاح جبر، المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر ٢٠٢٠م.[٥٤] التي ناقشت **المشروعات القومية الكبرى من خلال استقطاب أعداد من السكان قادرة على الاستقرار والنمو والتطور.**

ب- فرص الإنتاج:

تعتمد بعض الصناعات الزراعية على الخامات المتوفرة بالريف المصري، ومع التوسع العمراني بالريف أصبح من الصعب توفير مساحات جديدة لإقامة مصانع زراعية بالأراضي القديمة دون المساس بالأراضي الزراعية. ويمكن إقامة محطات للفرز والتعبئة ومشروعات تجميد وتعبئة الخضروات والتوسع في إنتاج السكر من بنجر السكر في الأراضي الجديدة. وتعبئة الخضروات والتوسع في إنتاج السكر من بنجر السكر في الأراضي الجديدة.

واتضح من المقابلات المتعمقة من استجابات الخبراء الحالات (٢، ٨، ١١، ٢٠) من عينة الدراسة أن المشروعات الزراعية تتطلب إقامة مدن للتصنيع الزراعي جنبا إلى جنب مع المشروع الإنتاجي الزراعي، ومن ثم سيتم إنشاء المجمعات الصناعية العملاقة المستهدفة والتي ستقوم في الأساس على المنتجات الزراعية لتحقيق التكامل في التنمية من خلال مشروعات الإنتاج النباتي والثروة الحيوانية والداجنة والتصنيع الزراعي، يضم مشروع الدلتا الجديدة مجمعات صناعية – زراعية كمحطات التعبئة والتغليف وتصنيع المنتجات الزراعية مما يرفع القيمة المضافة لمنتجات المشروع، إضافة إلى محطات التصدير والإنتاج الحيواني وتصنيع منتجات الألبان.

ويستنتج مما سبق، أن المشروعات القومية الزراعية تلعب دورًا نشطًا في الإنتاج الزراعي الصناعي في الدلتا الجديدة.

كما يضم المشروع مجمعات صناعية – زراعية كمحطات التعبئة والتغليف وتصنيع المنتجات الزراعية مما يرفع القيمة المضافة لمنتجات المشروع، إضافة إلى محطات التصدير والإنتاج الحيواني وتصنيع منتجات الألبان.

المحور الثاني ـ الفرص الاجتماعية المتوقعة من المشروع الدلتا الجديدة

أ- فرص عمل:

أصبح الاهتمام بزيادة حجم العمالة الزراعية وتدريبها ورفع مهارتها ضروريًا، وذلك لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الزراعية الرامية إلى زيادة الناتج المحلي الزراعي، والذي يتطلب توفير العمالة الزراعية الكافية والمدربة على مدار العام. ولذلك أوضح الخبراء من أساتذة علم الاجتماع والاقتصاد **بأن المشروع سيساهم في توفير فرص عمل للشباب** وفعلًا تعد الغالبية العظمى من العاملين في المشروع من الشباب فهي الشريحة الاجتماعية الأكثر تواجدًا في المشروع. وتوفير فرص عمل دائمة ويومية للعمل بالزراعة، وفرص عمل غير مباشرة للخدمات المتعلقة بالمشروع (سائقون، تجار، شركات العمالة الخ) وتوفير الكثير من فرص العمل في كل نواحي الأنشطة سواء الزراعية أو الأنشطة المرتبطة بها حيوانية أو التصنيع الزراعي. ويستنتج مما سبق، أن المشروعات القومية الزراعية لعبت دورًا نشطًا، ومن ثم تتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم، شيرين محمد عفت الفار، المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر ٢٠٢٠.[٥٥] وكذا اتفقت مع نتائج دراسة سيد حامد عامر، إيناس محمد عباس صالح ٢٠١٩ الآثار الاقتصادية لاستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية التي أوضحت أثر استصلاح الأراضي على علاج مشكلة البطالة، وأن مشروعات الاستصلاح تسهم في توفير فرص عمل لأبناء الريف وعلاج مشكلة البطالة، خاصة في ظل التفتت الحيازي بالريف المصري وانخفاض العوائد من المساحات الزراعية القزمية ومحدودية فرص العمل به وتزايد معدلات الهجرة الداخلية إلى المحافظات غير الزراعية أو الهجرة الخارجية. وهذا يتفق أيضًا مع ما **جاءت به دراسة شريف محمد عوض لتناقش الآثار الاجتماعية للمشروعات القومية شرق العوينات نموذجًا ٢٠١١م[٥٦] التي توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه على الرغم من**

النجاحات التي تحققت في منطقة شرق العوينات إلا أن هناك بعد اجتماعي لا يزال مفقودًا وهو إحساس العاملين بفقد الأمان الاجتماعي إلى عدم الاستقرار والإقامة المتقطعة في المشروع. وذلك لما أكدته رؤية أمارتيا صن بأن البطالة مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية، والمعروف أن للبطالة آثارًا عدة، من بينها أنها تسهم في "الاستبعاد الاجتماعي". وما سبق يتفق مع مقولات امارتيا صن فهم التنمية على أنها الحرية تشمل المؤشرات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية الخ، فما تحققه قدرات الأفراد يكون انعكاس للفرص الاقتصادية(٥٧).

ب- جودة الحياة في مشروع الدلتا الجديدة:

- واتضح من المقابلات المتعمقة استجابات الخبراء علم الاجتماع الحالات (٤، ١٢، ١٣، ١٦) أهمية المشروعات القومية الاقتصادية لما لها من أبعاد اجتماعية عديدة أهمها قدرتها على استيعاب الزيادة السكنية والتي سوف تتيح الحياة الكريمة للمصريين من خلال إنشاء مجتمعات زراعية وسكنية متكاملة الخدمات والمرافق من خلال الاستفادة من الطاقات الإنتاجية وتوظيفها لصالح المجتمع والأفراد المحليين في المناطق القريبة من هذه لتسهيل حياة المجتمعات المزمع إقامتها في هذه المناطق الحديثة يسمح للسكان بنظام مثالي جديد. **ومن ثم يركز مفهوم جودة الحياة الاجتماعية على البعد الاجتماعي كعنصر رئيسي لاستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة. وتعد مصر الـ ٦٩ عالميًا في مؤشر أفضل الدول في جودة الحياة ٢٠٢١(٥٨).**

كما أقرت الحالة رقم ٦، ١٨ من الخبراء في مجال الجغرافيا الزراعية بأن مشروع الدلتا الجديدة يقع عند الحدود الإدارية لمحافظات البحيرة ومطروح والجيزة، مما يؤدي إلى جذب عدد كبير من المواطنين لتخفيف التكدس السكاني في الوادي والدلتا، ومن ثم يساهم في إعادة توزيع السكان وهذه النتيجة اتفقت مع دراسات أسماء صلاح

جبر، المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر ٢٠٢٠م[٥٩]: **التي أكدت على قدرة المشروعات القومية الكبرى من خلال استقطاب أعداد من السكان قادرة على الاستقرار والنمو والتطور، وتحليل دورها التنموي في خطة التنمية العمرانية لمصر مما يؤدي إلى نشر التنمية العمرانية وإعادة صياغة الخريطة القومية العمرانية لمصر. على اعتبار بأن المشروعات القومية ضرورة ملحة وأمل مصر للخروج من الوادي الضيق والتي تحقق التنمية بمفهومها الأشمل من (توفير فرص العمل، خلق فرص استثمارية، وإعمار الصحراء، والحد من الفقر، استيعاب الزيادة السكانية خلال السنوات القادمة).** المشروع قريب من منطقة غرب الدلتا حيث تتوافر الأيدي العاملة، إضافة إلى قربه من منطقة العلمين في الساحل الشمالي، وجميعها عوامل تؤهله ليصبح مشروعًا زراعيًا تنمويًا ضخمًا.

وفي نفس السياق أكدت هذه النتائج رؤية امارتيا صن: " أننا نحتاج إلى ما هو أكثر من الأمور المادية لتحقيق الازدهار.[٦٠]" ومن ثم تستلزم التنمية إزالة جميع مصادر افتقاد الحريات مثل الفقر وندرة الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي واهمال المرافق العامة.

المحور الثالث ـ التحديات التي تواجه مشروع الدلتا الجديدة

تشير النتائج بأن هناك تحديات قد تواجه المشروع، كما أشارت الحالة رقم (٨) خبير موارد مائية بأن مصر تعاني من شح مائي، وأن مواردنا المائية محدودة وثابتة، ولكن مشروع الدلتا الجديدة لا علاقة لها بدفع ضريبة جديدة من المياه، لأنه يقام على المياه التي تمت معالجتها من الصرف الزراعي، بالإضافة إلى حفر آبار المياه الجوفية وبالتالي هو قادر على استيفاء احتياجاته دون الحاجة إلى مياه النيل، حيث يقوم المشروع على الاستغلال الأمثل لمصادر مياه الري غير التقليدية، حيث سيتم إنشاء محطة عملاقة لمعالجة مياه الصرف الزراعي، فيوجد بمنطقة الدلتا الجديدة " خزان غرب الدلتا الجوفي".

كما أشارت حالات الدراسة (٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠) من الخبراء في علم الاجتماع والاقتصاد والزراعة بأن العقبات والمشكلات التي قد تواجه المشروع هي ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من عمالة بشرية وآلية وأسمدة عضوية، وضعف دور بعض الأجهزة الحكومية بمنطقة الدراسة مثل الإرشاد الزراعي.

كما أشارت حالات الدراسة أن أهم التحديات أمام المشروع يتمثل في عدم استقرار العاملين في المشروع إقامة حياتية كاملة وليست للعمل فقط، كما ذكرت أحد حالات الخبراء تخصص علم الاجتماع التي ترى لاستمرار واستدامة المشروع لابد من الاستقرار للعاملين في المشروع.

كما أشارت أحد الحالات عدم وعي العمالة بطبيعة العمل في المشروعات القومية والهدف منها حيث إنشاء مجتمع جديد، قد يؤدي إلى إخفاق في الهدف الرئيسي للمشروع. وذلك يرجع بأن وعي العمالة في العمل بالمشروعات القومية يقتصر على **الرغبة في زيادة الدخل والتملك للأرض يمثل الدافع الأول وراء العمل والاستثمار في الأراضي الجديدة.**

المحور الرابع ـ الرؤية المستقبلية لمشروع الدلتا الجديدة

(الفرص والتحديات من وجهة نظر الخبراء):

١- الأبعاد الاقتصادية المستقبلية للمشروع:

- يعظم المشروع فرص الإنتاج وتوفير منتجات زراعية ذات جودة عالية بأسعار مناسبة للمواطنين، ومن ثم فإن المشروع يساهم في زيادة الحزام الزراعي إلى ١١ مليون و٣٠٠ ألف فدان، فضلًا عن توفير كافة المحاصيل الزراعية وتقليل فاتورة الاستهلاك الخارجية سواء للمياه أو للمحاصيل، موضحًا أنه سيساهم في سد الفجوة بين الإنتاج والاستيراد.

- سيتم إنشاء محطة عملاقة طاقة ٦ مليون م٣/ يوم لمعالجة مياه الصرف الزراعي لاستغلالها مرة أخرى. كما أشار أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة حيث أوضح أن ما يميز الدلتا الجديدة أنها أرض بكر لم تمر بأي تلوث على عكس ما حدث من انتهاكات لأراضي الدلتا القديمة، كما ذكر خبير المناخ،

- كشفت المقابلات المتعمقة مع غالبية الحالات من الخبراء في كافة التخصصات بأن "مشروع الدلتا الجديدة يمثل " إنجاز بالاعتبارات الاقتصادية وجودة نوعية الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية وتحسين خدمات النقل والمواصلات والإسكان بما يترتب على هذا من زيادة فرص العمل. وذلك على نحو ما عرفت هيئة الفاو واليونسكو التنمية الريفية بأنها عملية تضم الزراعة التعليم الصحة البنية التحتية بناء القدرات وتحسين معيشة السكان بصفة عادلة ومستدامة.[٦١]

- كما كشفت المتقابلات المتعمقة مع الخبراء الاقتصاديين الحالات (٥، ٢٣، ٢٤، ٢٥) مساهمة المشروع في زيادة الأنشطة الاقتصادية من نشاط زراعي وأيضا نشاط صناعي وإقامة مجمعات زراعية صناعية تعمل على الربط بين الزراعة

والصناعة التحويلية والتجارة والخدمات. كما ذكرت أحد الحالات من الخبراء بأن الشركات والأفراد المستفيدين من المشروع لابد أن يقوموا بعمل مشروعات إنتاج حيواني (ماشية – ماعز – دواجن) وهذا يساهم في دعم الثروة الحيوانية للمشروع.

٢- الأبعاد الاجتماعية المستقبلية للمشروع – إقامة مجتمع جديد:

- أكدت غالبية حالات الدراسة بأن المشروع وما يوفره من فرص عمل سيساهم في جذب السكان إليه من البلاد المجاورة مما يؤدي إلى إعادة توزيع السكان وتخفيف التكدس السكاني بالوادي والدلتا، ويوفر المشروع حوالي ١٠ آلاف فرصة عمل مباشرة وأكثر من ٣٦٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة، ومن المتوقع زيادة فرص العمالة خلال المواسم القادمة، وقد اتضحت أهمية هذه المشروعات من قدرتها على استيعاب الزيادة السكنية طالب الخبراء بضرورة دمج سكان المحافظات المجاورة بتلك المشروعات وإقامة مصانع التصنيع الغذائي. ومن ثم، يستهدف المشروع توفير نحو ٥ ملايين فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام ٢٠٢٥،

- أوضح الخبراء الاقتصاديون حالات (٢٣، ٢٦، ٢٧، ٢٨) يتميز موقع المشروع بقربه من الموانئ وشبكة الطرق الجديدة مما يوفر سهولة نقل السلع والمنتجات الزراعية والعمالة أيضًا من وإلى المشروع.

- أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة مع الخبراء، بأن موقع المشروع مثل نقطة جذب لسكان المناطق والقرى المجاورة مما سيؤدي إلى نشأة مجتمع جديد.

ومن ثم أوصى غالبية الخبراء علم الاجتماع بضرورة توفير حياة على أرض المشروع من خلال تقديم خدمات عامة لا سيما في مجالات الصحة والتعليم، كما ذكرت الحالات (١٣، ١٦، ١٩، ٢٦، ٣٠) ضرورة إنشاء مستشفيات ومراكز صحية وتفعيلها وذلك يتم من خلال تعيين أطباء في تلك المستشفيات لخدمة العاملين وأسرهم

في المشروع، وبالنسبة للتعليم إنشاء مدارس في جميع المراحل التعليمية لاستيعاب أبناء العاملين في مشروع الدلتا الجديدة في جميع المراحل التعليمية.

ومما سبق يتفق مع دراسة إيمان محمد خيري طايل دور المشروعات القومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٢م[٦٢] ومن ثم كما وضحتها الرؤية النظرية صن " أننا نحتاج إلى ما هو أكثر من الأمور المادية لتحقيق الازدهار. كما قدم "أمارتيا" نظرة شاملة للأمن الإنساني القائم على التمكين وبهذه الطريقة تكون الحرية أساسية ومفيدة للتنمية[٦٣]. وتعتمد الحريات على محددات مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مرافق التعليم والرعاية الصحية).

استخلاص نتائج البحث:

- أظهرت النتائج بأن المشروع يساهم في زيادة الأراضي الزراعية، كما يضم مشروع الدلتا الجديدة مجمعات صناعية – زراعية كمحطات التعبئة والتغليف وتصنيع المنتجات الزراعية مما يرفع القيمة المضافة لمنتجات المشروع، إضافة إلى محطات التصدير والإنتاج الحيواني وتصنيع منتجات الألبان.
- أوضحت النتائج بان المشروع سيوفر خمسة ملايين فرصة عمل جديد وبالفعل تحقق حوالي ٢٥ ألف فرصة عمل وتوفير فرص عمل دائمة ويومية للعمل بالزراعة، وفرص عمل غير مباشرة للخدمات المتعلقة بالمشروع (سائقون، تجار، شركات العمالة إلخ) وتوفير الكثير من فرص العمل في كل نواحي الأنشطة سواء الزراعية أو الأنشطة المرتبطة بها حيوانية أو التصنيع الزراعي.
- كشفت النتائج عن ربط المشروع بين عدد من المحافظات مما يساهم في إعادة توزيع السكان، كما أوضحت النتائج جذب المشروع عدد كبير من المواطنين للعمل في المشروع من المحافظات المجاورة.
- أوضحت النتائج مساهمة المشروع في إنشاء دلتا جديدة (مجتمع جديد).

الدلالات العملية لنتائج البحث(المقترحات)

- ضرورة التخطيط لإنشاء القرية في مشروع الدلتا الجديدة من شبكات وطرق وخدمات ومرافق مما يجعلها قادرة على تلبية الاحتياجات المجتمعية المستقبلية
- ضرورة توفير المسكن الريفي المناسب
- الاهتمام بتوفير كافة البرامج والأنشطة والمشروعات التي توفر فرص عمل، وتجذب للهجرة إلى الدلتا الجديدة.

الهوامش

(١) علي محمود أبو ليلة، التنمية والتحديث في عالم تحكمه تفاعلات العولمة، قرطبة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤، ص٣٥٦،٣٥٥.

(٢) أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٤م ص١٨.

(٣) شريف عبد العزيز، المشاركة في التنمية / نموذج المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي، أحوال مصرية، ط١: العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨ ص١٥٨.

(٤) محمود الكردي: الاعتبارات الاجتماعية في تخطيط مشروع تنمية جنوب الوادي: رؤية تأملية موجزة، مؤتمر جنوب الوادي وآفاق المستقبل، معهد التخطيط القومس، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ص١٦١.

انظر أيضًا:

– محيي عبد الجليل أبو سنينة، تقييم واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية: التجربة الليبية (٧–=١٩٩٠) في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: واقع افاق الهيئة القومية للبحث العلمي طرابلس ١٩٩٧م، ص٨٧.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | منظمة الأمم المتحدة للطفولة برنامج التغذية العالمي التابع للأمم المتحدة | منظمة الصحة العالمية روما حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم،٢٠٢٢.

(٦) تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠٢٢، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

(٧) محمد الخضر بن الحسين، الأزمات الاقتصادية فعلها ووظائفها في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، ترجمة أحمد سفير (الجزائر– المعهد الوطني للثقافة العمالية وبحوث العمل) ١٩٩٥، ص١١.

(٨) تحديات التنمية الزراعية المستدامة بالمنطقة العربية، في:

- https://www.alriyadh.com/504415

[٩] إكرام أحمد السيد عبد الرحمن، دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة لمورد الأرض في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر 6502-2019،6502 خاص عدد (، ٦) Dعدد (، ٦٢(مجلد -Website: http://strategy .plan.asu.edu.eg/AUJASCI/

[١٠] دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم، شيرين محمد عفت الفار المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر ٢٠٢٠، معهد البحوث الزراعية.

[١١] أسماء صلاح جبر، المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر ٢٠٢٠م Volume & Issue: Volume 59, Issue 1, December 2020, Pages 92-4 https://egsen.journals.ekb.eg/issue_24986_24988.html

[١٢] إيمان محمد خيرى طايل دور المشروعات القومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة طنطا، كلية الحقوق، مجلة روح القوانين، المجلد ٣٤، العدد ٩٧، يناير ٢٠٢٢، الصفحة797-723 .

[١٣] **أشرف محمد محمد أبو العلا، دراسة تقويمية اجتماعية لجهود تنمية المجتمع بالريف المصري،** رسالة ماجستير، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، **١٩٨٥م.**

[١٤] **سمر السيد أحمد الشاذلي، التقييم الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية،** رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، **١٩٩٦**م.

[١٥] **جرجس معوض مينا، تقييم إنتاجية الأراضي المستصلحة بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.**

[١٦] **شريف محمد عوض، الآثار الاجتماعية للمشروعات القومية شرق العوينات نموذجا،** مؤتمر العلوم الإنسانية والعولمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مايو، ٢٠١١م.

[١٧] علي محمود أبو ليلة، التنمية والتحديث في عالم تحكمه تفاعلات العولمة، قرطبة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤، ص١٩٨.

[١٨] الدستور المصري، مادة ٢٧، ٢٠١٤.

[١٩] على الدين هلال، عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد ٣٠ يونيو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، علوم اجتماعية، ٢٠١٥م، ٢٩٧.

(٢٠) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ٢٠١٦، استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م

(٢١) جمال حمدان، خريطة الزراعة المصرية، دار الشروق، ال قاهرة١٩٨٤، المقدمة.

(٢٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية نشرة الإحصاءات الزراعية، إصدارات مختلفة.، انظر أيضًا:

– وزارة الزراعية واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة التجارة الخارجية، إصدارات مختلفة من ٢٠١٧– ٢٠٢٠.

(٢٣) مركز المعلومات الصوتية والمرئية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، عددًا جديدًا من إصداره الرابع "أرقامX الزراعة" ٢٠٢٢م.

(٢٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، وفقا للساعة السكانية، ٧يونيو ٢٠٢٣.

(٢٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عام ٢٠١٧م.

(٢٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي ٢٠٢٠م.

(٢٧) دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم، شيرين محمد عفت الفار المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر ٢٠٢٠، معهد البحوث الزراعية.

(٢٨) أحمد زايد، مصر الزراعية وآفاق المستقبل، الأهرام، السبت 27 من شوال ١٤٤٣ هـ ٢٨ مايو ٢٠٢٢ السنة ١٤٦ العدد ٤٩٤٨١.

(29) https://www.youm7.com/story/2022/6/4-دراسة - جديدة - ترصد- أهم - المشاريع القومية – الزراعية - في- مصر/.

(30) Tellioglu, Isin, and Panos Konandreas. "Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt." Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) and Rome: United Nations Food and Agriculture Organization (FAO) (2017).

(٣١) محمود الكردي: الاعتبارات الاجتماعية في تخطيط مشروع تنميو جنوب الوادي: رؤية تأملية، مرجع سابق،١٦٤.

(32) Economic development", Business Dictionary, Retrieve Retrieved 2-1-2017. Edited.

(٣٣) عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، الكتاب الثالث، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧م، ص٣٦٥.

(٣٤) محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

– صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصاديّة، مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤.

– محمد عجميّة، وإيمان ناصف، وعلي نجا، التنمية الاقتصاديّة المفاهيم والخصائص– النظريات الاستراتيجيات– المشكلات، مطبعة البحيرة، مصر، ٢٠٠٨.

(٣٥) فوزي رامي السيد، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص٣٧.

(٣٦) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية،٢٠٠٠ ص ٥٥.

(٣٧) https://arab-ency.com.sy/ency/vol/7، "التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية"، الموسوعة العربية.الاقتصاد، المجلد السابع، ص٤٠.

(٣٨) علي حمدي علي، الأسس النظرية والمؤشرات الامبيريقية للجودة الاجتماعية، دراسة استطلاعية، مجلة العلوم العربية والإنسانية –١ جامعة القصيم، السعودية، ٢٠١١، ص١٨٠– ٢١٧.

(٣٩) عبد الوهاب جودة الحايس، نوعية الحياة لدى سكان المناطق الصحراوية في سلطنة عمان: مدخل لتفعيل المواطنة النشطة، مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٤، الكويت، ص٧٥–١١٤.

(40) https://ar.wikipedia.org/wiki9

(٤١) اعتماد علام، دينا مفيد، العمل الحرفي ونوعية الحياة، القاهرة، كطتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨، ص٢٤.

(٤٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، جهود – على– طريق– التنمية، أغسطس، ٢٠٢١م.

(43) Prendergast, Renee, (2004) "Development and freedom", Journal of Economic Studies, Vol. 31 Issue: one, p 39. https://doi.org/10.1108/01443580410516251

(44) *Development as Freedom* is a 1999 book about international development by Indian economist and philosopher Amartya Sen., The American edition of the book was published by Alfred A. Knopf. From Wikipedia, the free encyclopedia

https://en.wikipedia.org/wiki/Development_as_Freedom. In:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

(45) Bernardo, Monica. (2005), Development as freedom by Amartya Sen Review, Journal of International Affairs, Vol. 58, No. 2, Financing Development: Challenges for the Millennium Development Goals (SPRING 2005).

(46) Sen., A. (1999). Development as freedom. Oxford: Oxford University Press. Introduction.

(٤٧) امارتيا سن، فكرة العدالة، نقله إلى العربية مازن جندلي، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠١٠، ص٥٧٩.

(٤٨) أمارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة: شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٤م ص١٨،١٧.

(٤٩) أمارتيا صن، التنمية حرية، مرجع سابق، ص٨،٧.

(50) Lusthaus.Charles, others (1999) "capacity development", definition.issues and implications for planning, monitoring and evaluation. vniversalia occasion paper.

(51) Sociological theory and cap ability approach, routlage press. New York. 2020 spiros Gangas.

(٥٢) "تعرف على خريطة مشروع الدلتا الجديدة المقام على مساحة مليون فدان خريطة مشروعات مصر "https://egy-map.com/project خريطة مشروعات مصر.

(٥٣) رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس ٢٠٢١م.

(٥٤) أسماء صلاح جبر، المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر ٢٠٢٠م Volume & Issue: Volume 59, Issue 1, December 2020, Pages 92-4 https://egsen.journals.ekb.eg/issue_24986_24988.html

(٥٥) دعاء إبراهيم عبد الحميد هاشم، شيرين محمد عفت الفار المشروعات الزراعية الصغيرة ودورها في تقليل البطالة وأثرها على التنمية المستدامة في مصر ٢٠٢٠، معهد البحوث الزراعية.

(٥٦) شريف محمد عوض، الأثار الاجتماعية للمشروعات القومية شرق العوينات نموذجًا، مؤتمر العلوم الإنسانية والعولمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مايو، ٢٠١١م.

(57) *Development as Freedom* is a 1999 book about international development by Indian economist and philosopher Amartya Sen.; The American edition of the book was published by Alfred A. Knopf. From Wikipedia, the free encyclopedia.

https://en.wikipedia.org/wiki/Development_as_Freedom. In:
https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٥٨) **مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار بمجلـس الـوزراء، جهـود– علـى– طريـق– التنميـة، أغسطس، ٢٠٢١م.**

(٥٩) أسماء صلاح جبر، المشروعات القومية قاطرة التنمية العمرانية في مصر ٢٠٢٠م & Volume Issue: Volume 59, Issue 1, December 2020, Pages 92-4
https://egsen.journals.ekb.eg/issue_24986_24988.html

(٦٠) أمارتيا صن، التنمية حرية، مرجع سابق ٢٠٠٤م.

(٦١) هيئة الفاو واليونسكو https://www.fao.org/news/story/ar/item/1144079/icode/

(٦٢) إيمـان محمد خيـرى طايـل دور المشـروعات القوميـة فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة، مرجـع سابق.، ٢٠٢٢م.

(63) Bernardo, Monica. (2005), Development as freedom by Amartya, opcit.